



(1)

من سمات الانقلابات العسكرية، أن القوى العسكرية التي تقوم بها، بما تشمله من مجموعات ووحدات وأفراد عسكريين، إنما يتحركون بآلاتهم وأجهزتهم الحربية للسيطرة على الأوضاع المادية والإحاطة بها والتمكّن منها، إنما يفعلون ذلك وهم لا يعرفون أية أهداف سياسية ستحتحقق بسبب حركتهم، ولا يعرفون أنهم يقومون بانقلاب عسكري يستهدف الإطاحة بالنظام السياسي القائم في الدولة، ولا أنهم يستبدلون به نظاما آخر وسيطرة سياسية أخرى، لا يدرى هؤلاء المتحركون عنها شيئاً.

ولا يعرفون ما هي المجموعة السياسية التي سيتاح لها بصنعيهم أن تقول السيطرة على الدولة.

ذلك لأن تحريك الجيوش، وتحريك سائر أجهزة الدولة حتى المدينة منها، إنما يجري بما نسميه القرار الإداري والأمر الرئاسي وليس القرار السياسي المباشر.

فأجهزة الدولة بأجهزتها المدنية والعسكرية تكون من العديد من الهيئات ومن المؤسسات المتعددة والمختصة في الجوانب المختلفة لوجه النشاط الاجتماعي والسياسي، وكل منها منفصل إداريا عن الهيئات الأخرى ولا يتصل بها إلا من خلال التشكيلات الرئاسية الجامعة لها وبالنظم المرسومة سلفاً.

وكل منها يجمع المعلومات في إطار تخصصه النوعي والوظيفي ويصعد بهذه المعلومات إلى الرئاسات التي تجتمع لديها الخبرات والمعلومات، ثم تتخذ القرار السياسي أو الاجتماعي في الإطار الرئاسي العام، ثم تهبط بهذا القرار من خلال مجموعة من الأوامر والتعليمات وبالقرارات الإدارية الرئاسية المتخصصة، إلى كل هيئة نوعية تابعة.

وكل هذه الأجهزة النوعية المتعددة تقوم بعملياتها بموجب القرارات والتكتليات الخاصة المحددة التي تهبط إليها من رئاستها، وتتجزء الجزء الخاص بها في حدود تخصصها النوعي أو الإقليمي، ثم يتكامل العمل العام وفقا للخطة الرئاسية المرسومة التي تحكر معرفتها هذه الرئاسة العليا وتحقق بها ما رأته من أهداف سياسية أو اجتماعية عامة.

وهذا التصور العام للعمل العام يصدق بشكل أكثر ضبطاً وإحكاماً في القوات المسلحة، لما يتسم به عملها من استخدام وسائل العنف والمحاربة والتحقيق العسكري للأهداف التي ترسمها القيادة، ولما في أصل عملها من وجوب التزام بالسرية والتحكم والحذر والتوجس.

(2)

والعمل الانقلابي في السياسة تقوم به القوات المسلحة، وفيه بطبيعته العسكرية من الفجائية ما يستلزم القدر العالى من السرية والتكتم حول الأهداف المنشودة، وأن السرية والانضباط والحذر والتوجس يكوناً أوجباً هنا من أى عمل عسكري آخر، لأن القوات المسلحة هي قسم تابع للدولة ويستمد شرعية قرارات قياداته من خضوعه الرئاسي لرئاسة الدولة التي عينت القيادات العسكرية ومن سلطتها أن تعزلها وتنحيها.

والقيادات العسكرية إن عُزلت فقدت شرعية وجودها على رأس التشكيلات العسكرية التنظيمية التي تتلقى أوامر الحركة من هذه القيادات، وفقدت إمكان تحركها الانقلابي.

لذلك يتثنى أن تتحرك القوات المسلحة بوحداتها بموجب أمر مجهول الهدف أو بموجب هدف صوري غير حقيقي، يمكن القيادة العسكرية من التنفيذ قبل انكشاف القرار وظهور الهدف.

أى يجب الفصل القائم بين قرار الحركة وبين هدف الانقلابي، واتخاذ أساليب من الخديعة والمناورة والمكر.

ويظهر هنا الفارق الواضح بين تغيير نظام الحكم بواسطة ثورة شعبية، وبين تغيير بواسطة الانقلاب العسكري، لأن حركة الجماهير في الثورة الشعبية التي يسقط بها نظام الحكم هي حركة ظاهرة الأهداف، وكل من يشارك في العمل الثوري الجماهيري إنما يتضم إليه ويشارك فيه عارفاً بالأهداف المنشودة من هذا الحراك وهذا التجمع، أما بالنسبة للانقلاب فإن القيادة العليا للقوة المسلحة هي وحدها التي تعرف الهدف السياسي من وراء حركة الجنود، وكل الجنود المشاركون في العمل حشداً وتوزيعها للمهام يجهلون تماماً ما يكمّن خلف صنيعهم من نتائج منشودة.

ولا يعرف الهدف السياسي لهذا الحراك العسكري إلا فرد أو جماعة ضيقة جداً محدودة العدد من القيادات، يسوقون أكبر قوة مادية في الدولة والمجتمع إلى غير ما تعرفه هذه القوة.

إن أظهر وقائع الانقلابات العسكرية في مثل بلادنا، هو ما حدث في سنة 1908؛ الانقلاب العسكري الذي قامت به فرق من الجيش العثماني على سلطة السلطان عبد الحميد الثاني في استانبول.

لقد سارت هذه الفرق العسكرية من سالونيک وغيرها في البلقان، متوجهة شرقاً في أراضي الدولة إلى العاصمة استانبول، وكان الجنود يهتفون بحياة السلطان عبد الحميد لما أشاعته القيادة العسكرية من أن هذا الحراك إنما يجرى لبلوغ العاصمة ولحماية السلطان عبد الحميد من مخاطر تحيط به، ولما بلغ الجنود قصر السلطنة وزعمهم قادتهم حوله بما أحكم الحصار على القصر، ودخل القادة إلى السلطات وأملوا عليه ما رأوه من شروط وقرارات وأجبوا على قبولها. ثم عزلوه نهائياً في سنة 1908.

وهكذا فإن قرار الانقلاب وفكرةه كانت حكراً على قيادة فرق الجيش المتحرك، دون أية معرفة بها من قاموا بالحركة ونفذوها، وحققوا أهداف القيادة بصنعهم دون أن يعرفوا بها، بل على عكس ما استقر في وعيهم الجماعي أنهم يصنعون بحركتهم.

وفي مصر في سنة 1952، رغم أن البلاد كانت مهيأة للثورة وتنظر حدوثها، فإن حركة وحدات القوات المسلحة التي قامت في 22 يوليو، وكان هدفها الحقيقي السيطرة على مقر قيادة الجيش والموقع الرئاسي في القاهرة والاسكندرية وإعلان حصول الانقلاب العسكري ثم إسقاط النظام وعزل الملك، هذه الحركة كان المعروفة منها للوحدات المتحركة وضباطها

الصغر وجنودها أنهم يتحركون تنفيذا لحالة «طوارئ».

ومفاد حالة الطوارئ في اللغة السائدة وقتها بين أجهزة الدولة وفي الاستخدام الجاري أنهم يتحركون للدفاع عن الدولة وأمن البلاد ضد أي احتمالات هياج أو اضطراب يهدد الدولة أو منشآتها أو يهدد أمن المجتمع.

وكان حال الطوارئ معلنة رسمية من قبل الدولة المصرية من الملك والحكومة مع أحداث حريق القاهرة التي جرت في 26 يناير 1952.

وهكذا في كلتا الحالتين، تحركت القوات المسلحة بزعم حفظ أمن الدولة ونظامها القائم، وذلك لتحقق عكس ما أعلنته هدفاً لها وهو هدم هذه الدولة ونظامها وإنشاء نظام آخر.

وكان حقيقة الأمر مقصورة على قائد هذه الحركة أو على أفراد قليلين حوله محدودين ومعدوبين، أما القوات المسلحة ذاتها بوحداتها ورجالها وقادتها في الفروع المختلفة المتحركة فلم تكن حركتهم عندهم تستهدف ما ترتب عليها، بل لعل حركتهم كانت في وعيهم على عكس ما ترتب عليها.

ولذلك فإن صنع الانقلابات، لا يقع عبء حصولها على الوحدات والفرق والمجموعات التي قامت بها، بل يقع عبء ذلك على رأس القيادات التي تتخذ قرار الحركة العسكرية ثم تحوله إلى عمل سياسي.

(3)

و هذا ما يلاحظ في الأحداث التي جرت بيننااليوم، بما عرف بأحداث 30 يونيو 2013 وما آلت إليه في 3 يوليو التالي له. و حاصل المسألة أن كانت قد أعلنت قوى المعارضة، سواء في تجمعاتهم السياسية أو بأجهزة الإعلام جميعها العاملة معهم وبهم أو من يوالיהם من داخل أجهزة الدولة، - أعلنت كلها و عملت بدعوة مصرة و صاحبة للحشد ضد من يقولى السلطة من خلال أجهزة الدولة الدستورية، وذلك بهدف إنهاء هذا الحكم.

ثم في 23 يونيو، أدى خطاب لوزير الدفاع الذي يتولى بهذه الصفة منصب القائد العام للقوات المسلحة، وأشار الخطاب إلى أن القوات المسلحة على وعي بما يدور داخل البلاد وهي بعيدة عن العمل السياسي، ولكنها تلحظ وجود حالة انقسام في المجتمع وأن «استمرارها خطر على الدولة المصرية»، وأنه لابد من التوافق لأن الحالة الحاضرة تهدد الأمن القومي مما لا تكون القوات المسلحة بمعزل عنه و«أتنا لن نظل صامتين أمام انزلاق البلاد في صراع يصعب السيطرة عليه».

وأن مفاد هذا الخطاب أن وزير الدفاع القائد العام ذا المسئولية التضامنية مع الوزارة، أنه في مواجهة انسجام حاد يعتري الوضع السياسي المصري، إنما يكون اهتمامه وتدخله لحماية الدول المصرية، وكذلك الأمن القومي الملائم لحماية هذه الدولة، وطالب القوى السياسية بالتوافق، خلال الأسبوع التالي.

والحاصل الذى يتبارى فهمه عند الحديث عن حماية الدولة، أن المقصود بذلك ما تمثل فيه الدولة كهيئه ومؤسسة من أجهزة تنظيمية حاكمة ومؤسسات أساسية، كما تمثل فى نظمها الدستورية القانونية التى تتشكل هذه الأجهزة والهيئات وفقا لها.

لأن الدولة من الناحية النظامية هي، أجهزة وهيئات وهو، نظم دستورية وقانونية.

ثم حدث الحشود المعروفة في 30 يونيو، التي توزعت على حركتين سياسيتين متقابلتين، أحدهما ضد

المؤسسات السياسية الحاكمة للدولة وهي رئاسة الجمهورية والمجلس الوزاري والمجلس النبأى، والأخرى تدعم هذه المؤسسات. وأيا ما كانت نسبة أرجحية أى من الحركتين على الأخرى، فهما حركتان شعبيتان سياسيتان متقابلتان ليس فى إمكانية إداتها أن تقضى على الأخرى ولا أن تتجاهلها، ولا يرد مرجح بينهما فى ظل نظام دستورى قائم إلا إنفاذ أحكام هذا الدستور بالنسبة لما يستوجبه من انتخابات تجرى فى مواعيدها، وأولها حسب سياق الأحداث انتخابات مجلس النواب الوشيكة الحدوث التى تتشكل الحكومة وفقا لنتائجها.

وقد أصدر وزير الدفاع والقائد العام فى 1 يوليو 2013 بياناً أمهل فيه القوى السياسية 48 ساعة للاتفاق على مخرج من الأزمة، وذكر أن القوات المسلحة ستعلن «خريطة طريق للمستقبل» إذا لم تتحقق مطالب الشعب مع الإجراءات التى تشرف عليها القوات المسلحة بمشاركة أطياف الاتجاهات الوطنية.

خلال هذه المدة، ومنذ 23 يونيو، تحركت وحدات من القوات المسلحة إلى الأماكن المعدة للسيطرة على المدن المهمة، وذلك باسم حماية المنشآت العامة ومن أهمها طبعاً منشآت الدولة، وذلك طبعاً يجرى فى إطار ما أورده خطاب وزير الدفاع من أنها حركة تهدف إلى حماية الدولة وهيئاتها ومؤسساتها ونظمها.

وكانت كل الوحدات والمجموعات والأفراد والمعدات تتحرك فى إطار هذا الهدف المعلن وهو حماية المنشآت مما قد يحدث من انحرافات بعض المتظاهرين وضمان حماية أجهزة الدولة وهيئاتها، وبحسنان أن ذلك مما يتعلق بالأمن القومى.

ثم فوجئنا فى 3 يوليو بخطاب القائد العام الذى أعلن فيه مستنداً إلى حركة الجيش السابقة، أعلن حصول الانقلاب العسكري ممثلاً فى تعطيل الدستور وعزل رئيس الجمهورية والإطاحة بالمؤسسات الدستورية القائمة وتعيين رئيس جمهورية مؤقت، ومنحه القائد العام لا سلطة إصدار القوانين فقط، ولكن منحه سلطة إصدار الأحكام الدستورية، واعتقل رئيس الجمهورية الدستوري المنتخب، ثم حل المجلس النبأى.

معنى هذا أن وحدات القوات المسلحة تحركت لحماية الدولة وأجهزتها وهيئاتها ونظمها، ثم استغل هذا الحراك واستخدم لتحطيم أجهزة الدولة وهيئاتها ونظمها، وانعكس توظيف حركة القوات المسلحة من هدف الحماية والإبقاء إلى هدف الهدم والإنهاء.

وأن هؤلاء الذين تحركوا بمعاداتهم قبل نحو عشرة أيام لم يكونوا يعرفون أى توظيف سياسى ستستخدم حركتهم فيه من جانب قيادتهم.

هذه بالضبط هي أساليب الانقلابات العسكرية، وهى أساليب تجعل من تحركوا إنفاذاً لقرارات قياداتهم ليسوا مسئولين عن الأهداف السياسية التى حققتها قيادتهم بهذا الحراك.

والثورات الشعبية لا تفعل ذلك، لأن كل مشارك فيها من الجماعات والأفراد، إنما شارك وهو يعرف الهدف السياسى الذى ينتج عن حركته وأن الحراك资料 الشعبى السابق فى ٣٠ يونيو كان منقسمًا بين تيارين شعبيين متعارضين ولم يكن مجتمعاً على مطلب واحد كما حدث فى ٢٥ يناير ٢٠١١.

(4)

إن ما يتعين التمسك الآن به هو الآتى:

أولاً: أن دستور 2012 لا يزال قائماً معمولاً بأحكامه ويتعين إعماله وهو دستور مستفتى عليه شعبياً، ولا يعدل إلا وفق الأحكام التى نص عليها.

ثانياً: إعمال أحكام هذا الدستور يقتضي بقاء المؤسسات السياسية المنشأة وفقاً له، وتستكمل بانتخابات مجلس النواب مع سرعة إصدار قانون تنظيم الانتخابات.

ثالثاً: تشكل الوزارة وفق نتائج انتخابات مجلس النواب طبقاً للدستور وتتولى السلطة الدستورية في الدولة.

رابعاً: يتحدد بعد ذلك وفق أحكام الدستور وإجراءاته ما إذا كان ثمة ما يستدعي إجراء انتخابات سريعة لرئاسة الجمهورية.  
والحمد لله.

[ربطة العلماء السوريين](#)

المصادر: